

الهجرة اللبنانية خلال الحرب الأهلية 1975 – 1990 الطوائف تقتسم البلدان غير أبهة بصعوبة العودة منها

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

عرف لبنان خلال سنوات الحرب الأهلية نوعين من الحراك السكاني: هجرات داخلية باتجاه المدن، وخاصة إلى بيروت وضواحيها، وذلك بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية ونتيجة لاعتداءات إسرائيل على الجنوب اللبناني بعد عام 1967، وهجرات نحو الأميركيتين وأستراليا وإفريقيا وبلدان الخليج العربي لأسباب اقتصادية في الدرجة الأولى. أما خلال الحرب الأهلية، فتلازم مسارا الهجرة الداخلية والهجرة نحو الخارج واختلطا معاً بفعل عوامل قسرية عدة متداخلة، وهي تردي الأوضاع الأمنية واقتلاع السكان من أراضيهم وقراهم وبيوتهم عنوة وترهيباً، مصحوبة بتدهور أحوال المعيشة والبطالة والضائقة الاقتصادية بعد عام 1985.

وبناءً عليه، أدت الحرب الأهلية إلى انقسام المجتمع اللبناني إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى من المحاربين والميليشياويين الذين فضلوا البقاء داخل البلاد لجني أكبر المكاسب من خلال إعادة توزيع الثروة؛ والفئة الثانية من اللبنانيين الذين رأوا الابتعاد عن الحرب، مفضلين البقاء داخل البلاد تحت كل الظروف الأمنية والمعيشية والتهجير الداخلي والوقوف "صامتين" (= خائفين) تجاه كل ما يجري؛ والفئة الثالثة والأخيرة، التي وجدت ملاذاً لها خارج البلاد توفر للصامتين في الداخل مقومات الصمود عبر تحويلاتها المالية.

هل حدث التهجير أولاً، ثم تبعته الهجرة، أم العكس هو الصحيح؟ في رأينا أن كل منهما كان ملازماً للآخر، على الرغم من أن الهجرة ليست ظاهرة من ظواهر الحرب اللبنانية، وإنما تعود إلى القرن التاسع عشر مروراً بالحربين العالميتين الأولى والثانية. لكن الملفت بها، أنها اتخذت خلال الحرب اللبنانية الأخيرة طابعاً جماعياً، أي هجرة أسر بكاملها. ففي ضوء التهجير القسري وتردي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والمعيشية من ناحية، والوفرة النفطية المتصاعدة في بلدان الخليج منذ مطلع الحرب اللبنانية واستعداد الأميركيتين وأستراليا وإفريقيا لاستقبال المهاجرين من ناحية أخرى، ترك كثير من اللبنانيين بلدهم. وقد عرفت بعض سنوات الحرب أعلى موجات الهجرة، كما حصل في نهاية حرب السنتين (1975 – 1976) وفي الإجتياحين الإسرائيلي عامي 1978 و1982 والانهيال الاقتصادي عام 1987 و"حرب التحرير" عام 1989 و"حرب الإلغاء" عام 1990.

قُدِّر عدد اللبنانيين الذين هاجروا بسبب الأحداث عام 1975 بحوالي 400 ألف شخص، أي حوالي 15% من السكان. وفي عام 1976 هاجر 300 ألف نسمة، عاد منهم 297 ألف شخص بعد انتهاء حرب الستينين. ثم عادت الهجرة من جديد عام 1977، لكن بنسب أقل عما كانت عليه خلال حرب الستينين، إذ بلغت 38 ألف نسمة، ثم ازدادت نتيجة لأحداث زحلة عام 1978، حيث بلغ عدد المهاجرين 76 ألفاً، وحوالي 148 ألفاً ما بين عامي 1979 و1982. وقد وجدت نسبة 60% من هؤلاء المهاجرين إقامة لها في الدول العربية، من ضمنهم نسبة 33.5% في السعودية، ونسبة 8.3% في الكويت. وفي تلك الفترة، كانت نسبة 12% من المهاجرين اللبنانيين تعمل في أوروبا، ونسبة 7% في كندا وأميركا الجنوبية، ونسبة 6% في الولايات المتحدة¹. وبين عام 1984 و عام 1990، تصاعدت وتيرة الهجرة مقارنة بالمرحلة ما بين انتهاء حرب الستينين والاحتياح الإسرائيلي عام 1982، وبلغت معدلاً سنوياً هو حوالي 70 ألف مهاجر. وبين منتصف عام 1975 إلى نهاية عام 1990، قُدِّر عدد المهاجرين حوالي 894717 نسمة، أي ما يساوي ثلث السكان المقيمين في لبنان عام 1975.

جدول (1) أعداد المهاجرين اللبنانيين بين عامي 1975 و1990²

السنة	رصيد الهجرة
1975 + 400000	1983 + 33000
1976 - 2970000	1984 + 61605
1977 + 380000	1985 + 70201
1978 + 76000	1986 + 73907
1979 + 49000	1987 + 67000
1980 + 33000	1988 + 67000
1981 + 33000	1989 + 85200
1982 + 33000	1990 + 71804
المجموع	894717

ومع ذلك، أدت الهجرة من ناحية أخرى إلى نتيجتين متناقضتين:

1- سلبية، أنها طالت مختلف الفئات والقطاعات المهنية وسببت نقصاً في اليد العاملة المؤهلة وأصحاب الاختصاص من الكفاءات العالية وخلقاً نوعياً واضحاً في سوق العمل بين العرض والطلب على بعض الفئات المهنية المؤهلة، مظهرة مواضع الاختناق العديدة في

قطاعات الإنتاج والخدمات. ولسد النقص في اليد العاملة اللبنانية، جرى الاستعاضة عنها بعمال مهاجرين من سوريا ومصر ومن الدول الآسيوية.

2- إيجابية، في أنها قللت من البطالة المباشرة وزادت من الطلب على الفتاة العاملة. كما أدت في الوقت نفسه إلى تخفيف العجز في ميزان المدفوعات بفضل التحويلات المالية التي كان يرسلها المهاجرون إلى ذويهم والتي أصبحت مورد رزق لعشرات الآلاف من الأسر، حيث بلغ معدلها ما يوازي من 2 إلى 6 أضعاف الحد الأدنى للأجور، مع وصول هذا الأجر إلى حوالي 47 دولاراً في تشرين الأول 1986، وإلى ما بين 16.7 دولاراً و21.3 دولاراً في العام التالي.³ وقدرت إحدى الإحصاءات أن 20% إلى 25% من الأسر اللبنانية كانت تعيش على تحويلات شهرية تقدر ما بين 150 دولاراً إلى 500 دولار.⁴ ومن هنا، نفهم إلى أي مدى ساهمت الهجرة في تأمين صمود الأكثرية في لبنان وتحسين التوازن في ميزان المدفوعات اللبناني وتأمين حوالي 40% من الدخل الوطني ما بين عامي 1985 و1982. وقد بلغت التحويلات أعلى رقم لها في عام 1980 مسجلة ما يزيد عن 2.2 مليار دولاراً. لكنها أخذت تنقلص منذ الثمانينات (400 مليون دولار عام 1985) نتيجة لحرب الخليج الأولى وهبوط أسعار النفط والركود الاقتصادي. ثم عادت إلى الارتقاع مجدداً وبلغت أكثر من 2.1 مليار دولار في عام 1987.

جدول (2) تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج إلى لبنان⁵

السنة	بمليون دولار أميركي	% للناتج المحلي الإجمالي	السنة	بمليون دولار أميركي	% للناتج المحلي الإجمالي
1970	251	18.8	1983	900	19.6
1976	27	1.2	1984	700	14.4
1978	685	17.8	1985	400	13.6
1980	2252	45.8	1986	850	32.1
1981	1920	42.4	1987	2130	64.6
1982	1.200	28.2	1988	600	15.4

لقد طالت الهجرة أشخاصاً من كافة الفئات المهنية والقطاعات الإنتاجية. فبين عامي 1975 و1977، فقد لبنان نهائياً 30% من الأجراء في قطاع البناء، و50% من مستخدمي الصناعة، و5% من التجار، و10% من العاملين في الخدمات.⁶ ومن أصل 55 ألف مهاجر إلى أوروبا بين عامي 1975 و1983، كان هناك 33 ألفاً من التقنيين والحرفيين و16 ألفاً من العمال غير المهرة. وبين عامي 1975 و1980، كانت نسبة 47% من المهاجرين من الناشطين اقتصادياً

ويتألف معظمهم من فئة عاملة ماهرة ومن ذوي الكفاءات العالية. وفي عام 1981 بلغ حجم اليد العاملة المهاجرة نسبة 32.1% من مجموع المهاجرين، أي أن 225 ألف عامل من أصل 700 ألف لبناني كانوا يعملون في الخارج.⁷ فخسر بذلك قطاعا الصناعة والبناء أعلى نسبة (الثلاثان)، ولحق بهما قطاع الفنادق والمقاهي والتسليية بنسبة الخمس، وأخيراً قطاعات التجارة والنقل والمواصلات والإدارات العامة والمصارف.

لقد استقطبت الدول العربية العدد الأكبر من المهاجرين (40% من المهاجرين توجهوا إلى بلدان الخليج العربي)، الذين كانت أكثريتهم من الشبان غير المتأهلين، و40% منهم من حملة الشهادات الجامعية.⁸ وحتى آب 1976، هاجر من طرابلس وحدها إلى دول الخليج العربية 70% من المهندسين و35% من الأطباء و30% من المدرسين و40% من العمال.⁹ وأشارت نقابة الأطباء إلى أن حوالي 22% من أعضائها هاجروا عام 1978.¹⁰ أما نسبة اليد العاملة المؤهلة المهاجرة، فارتفعت من 52.1% عام 1975 إلى 58.88% عام 1979 وإلى 59.7% عام 1982.¹¹ وقد هاجرت اليد العاملة الأكثر تأهيلاً إلى الولايات المتحدة وأوروبا. ومن أصل حوالي 5000 مهاجر إلى الولايات المتحدة عام 1976، كان هناك 152 من أطباء الأسنان والصحة اللبنانيين. كما كان هناك في العام نفسه 72 طبيباً من أصل 6500 مهاجر لبناني وصلوا إلى كندا. وفي عام 1977، كانت نسبة 23.9% من الكفاءات العالية من العلماء والمهندسين والأطباء العرب الذين دخلوا إلى الولايات المتحدة هم من اللبنانيين. وبالإضافة إلى ذلك، منحت فرنسا تسهيلات للبنانيين، مما أدى إلى تدفق العديد من العلماء والمهندسين والفيزيائيين والجراحين وأطباء الأسنان إلى تلك الدولة.

ومما يلفت النظر تلك المهاجرة إلى أفريقيا الغربية. ففيما كان عدد اللبنانيين في تلك المنطقة حوالي 74 ألفاً عام 1970، ارتفع عددهم إلى 147 ألفاً عام 1985، من ضمنهم 60 ألفاً في ساحل العاج.¹² وفي الثمانينات، ارتفع عدد المهاجرين الشيعة والجنوبيين إلى كينشاسا، عاصمة زائير، من عشرات المهاجرين إلى خمسة آلاف. كما ارتفع عدد المهاجرين من بنت جبيل إلى الحي "الجبيلي" في ضاحية ديترويت الأمريكية، ديرباون، من ألفين أو ثلاثة آلاف مهاجر إلى تسعة آلاف.¹³

وعلى الصعيد الاجتماعي، لوحظ هجرة الأسر وليس الأفراد فحسب، وهذا دليل على الرغبة في الإقامة في بلد المهجر وليس العودة إلى الوطن. فقبل عام 1982، كانت نسبة 72% من الراغبين في الهجرة إلى الولايات المتحدة من المتزوجين، في حين كان حوالي ثلثا المهاجرين إلى كندا من هذه الفئة بين عامي 1983 و1986. ولا تعني هجرة الأسر انخراطها جميعاً في سوق العمل في بلد المهجر. فنسبة 50% إلى 72.5% من أفراد الأسر من الجاليات العربية في البلدان العربية كانت من غير العاملين.

أما بالنسبة لتوزيع المهاجرين طائفيًا، فقد شكل المسيحيون نسبة 75% من مجموع المهاجرين حتى عام 1978، في حين ارتفعت نسبة المهاجرين المسلمين بعد ذلك التاريخ. كما سلكت خلال تلك الفترة نسبة 82% من المسيحيين، ومن ضمنهم الأرمن، طريق الأميركيين، في حين بلغت هذه النسبة عند السنة والشيعة في الاتجاه نفسه نسبة 12%، وعند الدروز نسبة 6%. وكان معدل الأعمار لهؤلاء المهاجرين ما بين 28 عاماً و45 عاماً، معظمهم من رجال الاختصاص والمتقنين.¹⁴ وفي منتصف عام 1989، ذكرت معلومات مستندة إلى مصادر

درزية أن نسبة 35% إلى 40% من الدروز قد غادروا لبنان منذ اندلاع الحرب الأهلية. أما سبب تساؤل الهجرة "الإسلامية" نسبياً إلى الأميركيين وأستراليا مقارنة بالمهاجرين المسيحيين، فيعود إلى تفضيل المسلمين، وخصوصاً الأسر، الهجرة إلى البلاد العربية المنتجة للنفت لأسباب ثقافية - دينية، حيث بلغت نسبتهم 64% من مجموع المهاجرين إلى الخليج بين عامي 1981 و1982، في حين سلك المسيحيون طريق أميركا وأستراليا، وإن كانت نسبتهم في القارة الثانية قد تراجعت عما كانت عليه قبل الحرب الأهلية.¹⁵

وعلى كل حال، فقد أثرت الهجرة سلباً على التوازن الديموغرافي في لبنان. وتشير التقديرات إلى تراجع عدد المقيمين بين عامي 1975 و1987 بنسبة 13.85%.¹⁶ وخلال حروب عون، غادر البلاد نحو 200 ألف مواطن مسيحي. وقد ربط أحد الباحثين بين مهاجرة المسيحيين إلى الأميركيين وأستراليا وسهولة العمل والإقامة والجنسية هناك، وشدة هذه القوانين في بلدان الخليج العربية حيث يعمل غالبية المسلمين، وبين تأثيرات الهجرة على الديموغرافيا في لبنان، فذكر، أنه لا يمكن الحديث عن "مهاجرة إقامة" في دول الخليج، بل عن "هجرة عمل". وعليه، اعتبر إقامة المسلمين مؤقتة في تلك البلدان والعودة إلى لبنان مؤكدة، في حين لم يكن المهاجرون المسيحيون يستفيدون من عملية مشابهة، فتناقص عددهم في لبنان.¹⁷ وبالفعل، أدت أزمة الخليج بعد اجتياح العراق للكويت إلى نتيجتين: عودة عشرات الآلاف من اللبنانيين العاملين في السعودية والكويت والعراق قدرت تحويلاتهم الشهرية ما بين 50 مليون دولار و70 مليون دولار.¹⁸ مما أدى إلى تراجع التحويلات الخارجية بنسبة 80%، والتسبب في عجز في ميزان المدفوعات. وكانت أما التأثير الآخر لحرب الخليج، فهو أن نسبة كبيرة من العائدين كانت من المسلمين، هذا في وقت كان فيه حوالي 200 ألف مسيحي يغادرون المناطق الشرقية من لبنان بسبب "حرب الإلغاء". وفي ضوء هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تسبب أزمة الخليج و"حرب الإلغاء" خللاً إضافياً في التوازن الديموغرافي في البلاد لمصلحة المسلمين. فقبل حدوث هذه التطورات، قدرت وكالة الاستخبارات الأميركية عام 1986 نسبة الطوائف الإسلامية في لبنان بعد حسم المهاجرة بـ 75%، وتوزعت النسبة الباقية على الطوائف المسيحية. وتبعاً لإحصائيات مستقلة، بلغت نسبة الطوائف الإسلامية مقابل المسيحيين بعيد انتهاء حروب عون عام 1990 بـ 63.5% مقابل 36.5% للمسيحيين.

ومع المهاجرين، انتقل الرأسمال اللبناني إلى الخارج. ففي عام 1981، بلغت الموجودات الصافية للبنانيين في الخارج 2,6 مليار دولار.¹⁹ كما قامت 16 شركة تأمين لبنانية بإنشاء 64 فرعاً لها خارج البلاد، منها 43 في الدول العربية. وقام 23 مصرفاً لبنانياً بإنشاء 74 فرعاً لهم في الخارج، معظمها في الدول العربية. وبالمقابل، أسهم الرأسمال الاغترابي العائد إلى لبنان في ازدهار القطاع المصرفي عبر إنشاء عدد من المصارف والشركات. ومن خلال المهاجرين العائدين أو تحويلاتهم إلى لبنان أو استثماراتهم الجزئية فيه، يمكن ملاحظة الظواهر الآتية: إنفاق الأموال في شراء السلع الاستهلاكية الكمالية؛ انتشار ظاهرة بناء القصور والفيلات في القرى والبلدات؛ استثمار مال الاغتراب في قطاعات البناء والعمار والمضاربة العقارية والتجارة والخدمات. إن أفضل مثال على ذلك، هو النمو الذي شهدته الضاحية الجنوبية من بيروت. أما النواحي السلبية لهذه الظاهرة، فهي عدم توظيف الرساميل في قطاعات إنتاجية، مما حرم مناطق الأطراف الريفية في البلاد من مشاريع إنمائية زراعية وصناعية وخدمات.

خلاصة القول، لقد كانت المهجرة على الدوام صفة للبنانيين وذات مردود إيجابي. لكنها تحولت خلال الحرب الأهلية إلى سلاح ذو حدين. فتمكنت من ناحية أن تنقذ البلاد من البطالة وضائقتها الاقتصادية. إلا أنها أدت من ناحية أخرى إلى تفريغ البلاد من الكفاءات العلمية والمهنية والقوى العاملة، والإخلال في أعداد الذكور مقابل الإناث وتأخير الزواج والتأثير على معدلات الخصوبة، هذا فضلاً عن انقطاع الاتصالات بين المهاجرين وأسره في لبنان في بعض الأحيان. أخيراً، أخلت المهجرة بالتوازن الديموغرافي القديم الذي كان قائماً عشية اندلاع الحرب الأهلية، والذي كان على الدوام في صلب التجاذب السياسي الداخلي.

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

- ¹ تيودور هانف، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمة، ترجمة مورييس صليبيا، باريس 1993، ص 430 – 431.
- ² Boutros Labaki/LKhalil Abou Rjeily, Bilan des Guerres du Liban 1975 –1990, Paris 1993, p. 94.
- ³ كمال حمدان، التضخم في لبنان، في: *الاقتصاد والأعمال* 85 (1986)، ص 34. وقارن بعلي بيضون، اللبنانيون في أحضان الفقر وتصحيح الأجر لا يفيد، في: *الحياة* 9 تموز 1991.
- ⁴ كمال حمدان، الأزمة اللبنانية. الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، والهوية الوطنية، ترجمة رياض صوما، بيروت 1998، ص 258 – 259.
- ⁵ Labaki/Abou Rjeily, pp. 123, 125.
- ⁶ يوسف الجباعي، لبنان سوق اقتصادية. الدخل الفردي انخفض من 189,1 دولاراً إلى 667 في العام 1990، في: *الديار* 25 نيسان 1995.
- ⁷ نقولا التويني، الاقتصاد اللبناني والحرب بين المفارقة والتشابه، في: *الاقتصاد والأعمال* 34 (1982)، ص 18.
- ⁸ هانف، ص 431.
- ⁹ المهجرون/ حلقة 7، *السفير* 24 حزيران 1992.
- ¹⁰ *الحياة*، 9 أيلول 1990.
- ¹¹ بطرس لبكي، الهجرة اللبنانية خلال حروب الآخرين على أرض لبنان (1975-1990)، ص 3، محاضرة أقيمت في مجلس الفكر في 23 نيسان 1993، وهي فصل من كتابه "الهجرة اللبنانية (1960-1990)، لعنة أم بركة".
- ¹² هانف، ص 433.
- ¹³ شرارة، دولة حزب الله. لبنان مجتمعاً إسلامياً، ط3، 1998، حاشية 40، ص 193.
- ¹⁴ "ملف المهجرين"، تحقيق مي ضاهر يعقوب، في: *النهار* 11 شباط 1992.
- ¹⁵ هدى زريق، عملية صنع القرار في الهجرة المؤقتة والدائمة في لبنان، في: *المستقبل العربي* 87 (1986)، ص 98-100.
- ¹⁶ محمد فاعور، الهجرة للبحث عن وطن، دراسات ميدانية للمهاجرين اللبنانيين، بيروت 1993، ص 177 – 178.
- ¹⁷ رالف غضبان، هل مسيحو الشرق إلى اضمحلال؟، في: *ملحق النهار*، أوقفوا هجرة مسيحي الشرق!، عدد خاص رقم 305، 10 كانون الثاني 1998، ص 3.
- ¹⁸ عماد شهاب، لبنان وأزمة الخليج: تفاقم الوضع الاقتصادي، في: *الاقتصاد والأعمال* 130 (1990)، ص 53.
- ¹⁹ عمر شهاب، الاقتصاد اللبناني في مرحلة ما بعد الطائف، في: *الاقتصاد والأعمال* 121 (1989)، ص 52.

المراجع